

متطلبات تحقيق إستدامة المالية العامة للدولة في الجزائر
Requirements to achieve the sustainability
of the state's public finances in Algeria

عبد العزيز بلواضح
جامعة زيان عاشور، الجلفة (الجزائر)،
belouaziz@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/11/13

تاريخ القبول: 2021/11/08

تاريخ الاستلام: 2021/08/30

ملخص:

إن الهدف من هذا البحث هو إبراز دور حوكمة سياسات الإنفاق العام من أجل زيادة فاعلية هذا الإنفاق بالقدر الذي يمكن من الإستمرار في التمويل على المدى المتوسط و البعيد ، و مواجهة مختلف الإلتزامات المالية الداخلية و الخارجية. و تسليط الضوء على متطلبات الحوكمة الضريبية لإستدامة مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة في الجزائر.

إن الوضعية المالية في الجزائر جد صعبة و لا تتسم بالإستدامة المالية و تعرضها في الكثير من الحالات للعسر المالي خاصة بعد إختيار أسعار البترول منذ سنة 2014، إذا يجب إعادة النظر في إدارة المالية العامة للدولة من خلال إرساء مبادئ الحوكمة الجيدة في سياسة الإنفاق العام من جهة، و تطبيق الحوكمة الضريبية من أجل الوصول لإستدامة مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة ، النفقات العامة ، الحوكمة الضريبية ، الإستدامة المالية.

تصنيف JEL : G300 ، E600

Abstract:

The aim of this research is to highlight the role of the governance of public spending policies in order to increase the effectiveness of this spending to the extent that it is possible to continue financing in the medium and long term, and to meet the various internal and external financial obligations. And shedding light on the requirements of tax governance to sustain the sources of financing the state's general budget in Algeria

The financial situation in Algeria is very difficult and not characterized by financial sustainability and exposure in many cases to financial hardship, especially after the collapse of oil prices since 2014, so the management of the state's public finances must be reconsidered by establishing principles of good governance in public spending policy on the one hand. On the other hand, and the application of tax governance in order to reach the sustainability of the sources of funding for the state's general budget. **Keywords:** The state, the transitional phase, the institutional framework.

key words: Governance, public expenditures, tax governance, financial sustainability.

JEL Classification: E600. G300.

1. مقدمة:

تحتل دراسة الإستدامة المالية مكانة هامة في قطاع المالية العامة، فقد شهدت السنوات الأخيرة إهتماما متزايدا بتحليل المتغيرات و العوامل التي تؤثر على قدرة الحكومات على الإستمرار في تنفيذ سياساتها المالية دون الحاجة إلى إحداث تغيير جوهري في هذه السياسات، كما ترتبط دراسة الإستدامة المالية بتقييم الإلتزامات المالية المستحقة على الحكومة، إلا أن هذه الإلتزامات قد تؤدي إلى حالات التعثر المالي. و بالنظر إلى الوضعية المالية في الجزائر خاصة منذ سنة 2000، بأنها لا تتسم بالإستدامة نتيجة لإرتفاع نسبة مساهمة الجباية البترولية من مجموع الإيرادات العامة، و عدم قدرة هذه الأخيرة تغطية مستويات النفقات العامة ما يعزز فرضية تعرضها لحالة العسر المالي خاصة منذ سنة 2014.

1.1: إشكالية البحث: من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث كالآتي:

ما هي الأساليب التي يمكن إعتمادها لتحقيق الإستدامة المالية في الجزائر ؟

2.1: أسئلة البحث:

- ماهي أساليب و عوامل نجاح حوكمة سياسة النفقات العامة؟
- ماهي متطلبات الحوكمة الضريبية لإستدامة مصادر تمويل الموازنة العامة في الجزائر؟

3.1: فرضيات البحث:

- تعتبر حوكمة النفقات العامة أسلوبا ناجعا لتحقيق الإستدامة المالية.
- إن تنوع مصادر الإيرادات العامة يضمن الإستمرار في تمويل الموازنة العامة في الجزائر.

4.1: أهداف البحث: نحاول من خلال هذه الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

- إبراز دور حوكمة النفقات العامة لتحقيق الإستدامة المالية.
- تسليط الضوء على أهمية الإستمرار في تمويل الموازنة العامة من خلال تطبيق الحوكمة الضريبية.
- توجيه صانعي القرار إلى دور الإستدامة المالية و أثرها على الإستقرار المالي في الجزائر.
- تحقيق التنمية المستدامة خاصة في جانبها المالي.

5.1: منهجية البحث:

بغية الإلمام بمختلف جوانب البحث سنحاول التعرف على أهمية الإستدامة المالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي و المالي في الجزائر، و ذلك من خلال إرساء متطلبات حوكمة سياسة الإنفاق العام من جهة، و من جهة أخرى مساهمة الحوكمة الضريبية لتحقيق أهداف السياسة المالية و الوصول إلى إستدامة مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة.

1. متطلبات حوكمة سياسة النفقات العامة في الجزائر:

إن حوكمة النفقات العامة يدخل ضمن إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة في المالية العامة للدولة، حيث يعتبر من المواضيع المستجدة في ظل الأزمات المالية التي تعاني منها مختلف الاقتصادات المعاصرة، لاسيما الاقتصادات الربعية ومنها الإقتصاد الجزائري، والتي يستوجب عليها إرساء متطلبات حوكمة نفقاتها العامة بعد التوسع في سياساتها الإنفاقية خلال السنوات القليلة الماضية، وفيما يلي سنحاول ضبط مفهومها وعوامل نجاحها:

1.2: مفهوم حوكمة سياسة النفقات العامة:

يقصد بحوكمة سياسة النفقات العامة مختلف الإجراءات التي تستهدف العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن.⁽¹⁾

وإذا حصرنا مفهوم حوكمة سياسات الإنفاق في الجوانب المالية، فإنه لا يمكن إهمال الوجه الآخر الملازم لها، والذي يعني جانب التمويل، حيث أن الحوكمة والرشادة الاقتصادية تعني: "حسن التعامل مع الأموال كسبا وإنفاقا مما يوحي بأن المسألة ذات شقين، لا بد من مراعاتها في نفس الوقت".

كما ينظر إلى مفهوم حوكمة سياسة الإنفاق العام على أنها: "تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تديره من الموارد العادية للدولة".⁽²⁾

ولتحقيق الأهداف المرجوة من عملية الإنفاق في إطار تحكمه الكفاءة والفعالية وجب الالتزام بمجموعة من الضوابط والتي يمكن حصرها فيما يلي:⁽³⁾

- ✓ تحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة؛
- ✓ فرض الرقابة عن النفقات؛
- ✓ الحرص على تجنب الإسراف والتبذير؛
- ✓ القوانين والتنظيمات المشرعة من السلطة.

وعليه فإن حوكمة سياسات الإنفاق العام تقتزن بمفهوم الكفاءة من جهة من خلال تحقيق أكبر ناتج في إطار معقول من التكاليف، واعتمادها على الفعالية من جهة أخرى، باعتبارها مقياس للأهداف الإنفاقية المسطرة من قبل الدولة.

2.2: عوامل نجاح حوكمة سياسة الإنفاق العام: لضمان نجاح عملية حوكمة سياسات النفقات العامة لا بد من توافر جملة من العوامل نذكر منها:⁽⁴⁾

- ✓ **الالتزام بمبادئ الحوكمة:** حيث ينعكس ذلك على عملية ترشيد الإنفاق بصورة مباشرة، فالإدارة الجيدة لموارد الدولة وتوفر الشفافية في تدفق المعلومات و وصولها إلى الجميع، والرقابة والمساءلة الجادة سواء في جانب الصرف أو التحصيل، وكذا السماح بمشاركة جميع أطراف المجتمع في رسم سياسات الدولة وتوجيه نفقاتها، يساهم في التقليل من الفساد وهدر المال العام، ما يؤدي بالضرورة إلى ترشيد السياسة الإنفاقية؛
- ✓ **التخصيص الأمثل للموارد:** يقصد به عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين مختلف الحاجات، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع؛
- ✓ **تحديد الأهداف بدقة:** أي تحديد الأهداف الطويلة والمتوسطة الأجل للبرامج الحكومية بشكل دقيق و واضح، مع ضمان وجود تنسيق وعدم تعارض بين أهداف الوحدات التنظيمية و وحدات المجتمع من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية عموماً؛

✓ **كفاءة الجهاز الإداري:** ونعني بها كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها، باعتبار أنها توفر الإرادة السياسية والمشاركة في ظل غياب جهاز إداري كفء لا يحقق متطلبات حوكمة الإنفاق العمومي، خاصة في الدول النامية التي تتصف بالضعف الكبير في تحصيل إيراداتها العامة؛

✓ **الرقابة على برامج الإنفاق العام:** لتحقيق ذلك يستوجب توفر نظم محاسبية ورقابية فعالة، بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية التعرف على كل عمليات الإنفاق العام ومجالاته، ما يمكنها من تقييم كل عملية.

3.2: أساليب حوكمة النفقات العامة في الجزائر:

إن تعقد العمليات المالية في الجزائر وبرز الأزمات المالية بها من فترة إلى أخرى منذ الاستقلال، كان آخرها الصدمة النفطية التي انعكست على انخفاض المداخيل الوطنية حيث أدت وبصفة مباشرة إلى إتباع إستراتيجية عامة للتقشف تحت مسمى ترشيد الإنفاق العام كخطوة أولى حيث بدأت بإقفال كل حسابات برامج التنمية السابقة وتجميد أغلبية مشاريع التنمية المحلية المسجلة في المخططات التنموية. والخطوة الثانية وكإجراء مباشر لتقليص فرص التشغيل وتوقيف عمليات التوظيف لبعض القطاعات وتجميدها في الوظيفة العمومي لسنة 2015، كل هذا ناتج بالأساس عن تهاوي أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014، وعدم قدرة الحكومات السابقة على حسن إدارة و تسير الوفرة المالية، كما يوضحه الملحق رقم (01) - وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة: 2000، 2019 - وإتباع سياسة إنفاقية رشيدة للوصول إلى الأهداف المسطرة.

وبناءً على ما سبق وضمنًا لنجاح حوكمة سياسات الإنفاق العام لا بد من توافر جملة من المتطلبات والأساليب نذكر منها:

✓ ضبط حجم تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني:

يعتبر الحجم الأمثل لتدخل الدولة حجر الزاوية لتحقيق رشادة وحوكمة سياسات الإنفاق العام فقد استقر التقليديون لفترة من الزمن على تحديد نسبة ما بين 10 % و 15 % من الدخل القومي موجه للإنفاق العام باعتبار الإيديولوجية الفردية، بينما الدول ذات الإيديولوجية التدخلية فهي تتميز بالتدخل في مختلف الأنشطة الاقتصادية ما يترتب على ذلك زيادة حجم الإنفاق العام لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة.(5) لذلك يجب على الحكومات القادمة أن تعمل على تشجيع وإعطاء فرصة أكبر للقطاع الخاص وفتح باب المنافسة أمامه بما أنه الطرف الثاني من الأطراف الثلاثة الفاعلة في الحوكمة بالإضافة إلى الحكومة (القطاع العام) ومؤسسات المجتمع المدني، حيث تعمل هذه العناصر وكل في مجاله، و ينظمها عنصر مشترك وهو الإطار القانوني، بحيث يكون دور القطاع الخاص النزيه والفعال في خلق الثروة وزيادة القيمة المضافة في الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.(6) إذ أن المزيد من الاستثمارات في المشروعات العامة المملوكة للدولة قد تؤدي بنا إلى مزيد من العجز الموازي وإمكانية العودة إلى الاستدانة الخارجية، فقد أثبتت عديد من التجارب خاصة في البلدان التي تتجه نحو اقتصاد السوق أن تشجيع القطاع الخاص وعدم مزاحمته له أثر ايجابي كبير على الاقتصاد الوطني من حيث نجاح المشاريع ونقص التكاليف، باعتبار أن المستثمر يكون أكثر حرصا على أمواله من أجل تحقيق أرباح أكثر. أما قيام الدولة بتلك المشاريع فيفسح المجال واسعا لإهدار المال العام وتبذيره، ما يزيد من تكاليف ومدة انجاز المشاريع ويعزز مزيدا من اللاحوكمة. وخير دليل على ذلك مشروع القرن - مشروع الطريق السيار (شرق، غرب) - حيث كانت بداية الأشغال بتاريخ: 18 سبتمبر 2006، وكان من المقرر تسليمه جوان 2011، حيث

تعين على الجمع بين الصيني والياباني إنجاز 1216 كلم خلال مدة 27 شهر، أما تكلفته بدأت من 07 مليار دولار ، فقفزت إلى 09 مليار دولار قبل أن تصل إلى 15 مليار دولار أواخر سنة 2015، وحسب إشارات وزارة الأشغال العمومية وصل المبلغ إلى 19 مليار دولار بعد المبالغ الأخيرة التي تم تخصيصها لترميم وتهيئة الأجزاء المهترئة منه. (7) وعليه بات لزاما على الحكومة إعادة النظر في سياسات واستراتيجيات اتفاق الموارد المالية المتاحة على مختلف مجالات النشاط الاقتصادي عبر الوطن. وذلك بضبط نسب تدخلها، وفسح المجال للقطاع الخاص لكل المشاريع التي يمكن أن يؤديها هذا الأخير بكفاءة أكثر، تجسيدا لما تنص عليه مبادئ حوكمة النفقات العامة.

✓ حوكمة مصادر تمويل النفقات:

عند -ملاحظة هيكل الإيرادات- من خلال جدول تطور الاعتمادات المالية للإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة: 1999 - 2017، الملحق رقم (03) نجد أن الجباية البترولية من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة، وذلك بنسبة متوسطة تقدر بـ: 54.03 % خلال فترة الدراسة، بحيث يتضح لنا أن موارد النفط تلعب دورا هاما في التوازن، إلا أن الشيء الملاحظ كذلك هو التنامي التدريجي للموارد المتأتية من الجباية العادية في مقابل انخفاض نسبة مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة من 74.34 % سنة 2000 إلى ما نسبته 35.17 % سنة 2017، خاصة بعد انهيار أسعار النفط بداية من النصف الثاني من سنة 2014، وعليه إن كل تذبذب في الأسواق العالمية بالنسبة لأسعار النفط سينعكس مباشرة على حجم الإيرادات العامة وبالتالي حجم الإنفاق العام في الجزائر، ولعل العجز الموازي الكبير الذي سجلته الموازنة العامة للدولة منذ سنة 2008 خير دليل على ذلك، إذا فوجب الارتقاء بمصادر التمويل التقليدية إلى مصادر تمويل جديدة تمكننا من تحقيق الإستدامة المالية في الجزائر.

✓ حوكمة اتجاهات السياسة الإنفاقية:

يقصد بها العمل على ترشيد سياسة الدولة الإنفاقية والابتعاد على الإسراف والرفع من كفاءة وفعالية النفقة العمومية. (8) مع ضرورة مواصلة تعبئة الإيرادات وإصلاح النظام الجبائي وحوكمتها، وتحرير التجارة الخارجية، وتدفقات رأس المال بشقيه القريب الأجل الموجه إلى أسواق الأوراق المالية والبعيد الأجل المستهدف الاستثمار المباشر، وتخصيص المشاريع العامة في ظل أسعار صرف تنافسية. مع ضرورة تجنب الإنفاق الشامل الذي قد يكون مواتي لكنه ليس ذا كفاءة، ما ينجر عنه عدم قدرة الاقتصاد على مواصلة النمو على المدى البعيد، بالإضافة إلى إعادة النظر في اتجاهات سياستها الإنفاقية، وهذا ما يتطلب احتواء الإنفاق الاجتماعي وفاتورة الأجور العامة ونظام الدعم، وكذا معالجة نظامي التقاعد (الصندوق الوطني للتقاعد) و التأمينات الاجتماعية (صندوق التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء و الغير أجراء).

كما يمكن أن يؤدي وجود قواعد مؤسسية مالية داعمة إلى تعزيز فعالية إصلاحات الإنفاق، حيث أثبتت الأدلة التجريبية أن أطر اللامركزية الفعالة وقواعد الإنفاق على سبيل المثال، يمكن أن تساعد في تحسين مراقبة الإنفاق مع ضرورة تحقيق توافق سياسي واسع النطاق لإنجاح إصلاحات لسياسات الإنفاق و إستراتيجيتها. (9)

✓ تحديد أولويات الإنفاق: إن من الواضح أن جميع أوجه الإنفاق ليست على درجة واحدة من الأهمية، فهناك من المشاريع، ومن وجوه الإنفاق ما يستوجب تقديمه على غيره، إلا أن الصعوبة تكمن في وجود المعيار الذي يمكن

بموجبه التفضيل بين مشروع وآخر، أو جهاز حكومي على آخر، ومن المعايير التي يجب على صناع السياسات في الجزائر تبنيها ما يلي: (10)

■ **ترتيب المرافق حسب ضرورتها:** أي يجب على الدولة أن تفاضل بين النفقات العامة، حسب الطريقة التي يفاضل بها الفرد العادي بين نفقاته الخاصة، أي يجب أن تبدأ أولاً بالمرافق الضرورية، ثم المرافق النافعة، وأخيراً المرافق الكمالية.

■ **ترتيب المرافق حسب طبيعتها:** أي أن تكون المفاضلة بين المرافق على أساس طبيعة هذا المرفق، ويمكن تقسيم المرافق إلى ثلاث فئات وهي:

◀ **المرافق الدفاعية:** تشمل الجيش (الدفاع الخارجي)، الشرطة، والمحاكم (الدفاع الداخلي)، ومرفق الصحة العمومية (الدفاع ضد الأمراض)؛

◀ **المرافق الإصلاحية أو التعميرية:** ويقصد بها المرافق التي ترمي الدولة بتوليها إلى رفع مستوى الجماعة، كمرفق التعليم والصحة؛

◀ **المرافق التجارية:** وتشمل المرافق التي تؤدي الدولة من خلالها خدمات للأفراد دون الحاجة إلى استخدام قوة الدولة الجبرية، كمرفق البريد والمواصلات.

■ **تحقيق أكبر قدر من المنافع للمجتمع:** يتم توزيع النفقات بموجب هذه القاعدة على أساس المبادئ الاقتصادية التي تستوجب تحقيق أقصى المنافع، بأقل قدر ممكن من النفقات. لذا فإن تيرير النفقة العامة يكون بمقدار المنافع العامة التي تترتب عنها بالنسبة للمجتمع. (11)

✓ **تفعيل الرقابة على الأموال العمومية:** تعتبر الأموال العمومية وسيلة غير مباشرة لتدخل الدولة في مجالات متعددة، وطبعاً يجب أن تكون هذه الأموال مرخصة من طرف السلطة التشريعية حتى تقوم الحكومة بتنفيذها لكن أثناء أداء هذه الأخيرة لمهامها قد ترتكب أخطاء عن قصد أو غير قصد، مما يستدعي على ضرورة مراقبتها، وإن كان هدف المراقبة الأساسي هو أن يكون عمل السلطة التنفيذية وفق المسار الذي رخصته لها السلطة التشريعية، أي التسيير الحسن للأموال العمومية وترشيد استعمالها.

إن التسيير النزيه والعقلاني والتحكم في آليات الرقابة المالية، يمكن أن يحافظ ويرشد المال العام ويجنب الدولة الولوج في دوامة الاختلاس والغش والنهب للمال العام، ومن هنا تبرز أهمية آليات الرقابة في تسيير الأموال العمومية، وتساهم إلى حد كبير في ترشيد استغلالها وبالتالي تحقيق أكثر فائدة ممكنة من إنفاقها، كما أنها تلقي الضوء على أنها إحدى أنواع الرقابة الممارسة على صرف النفقات العامة. (12)

✓ **تطبيق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة:** قد باتت الحاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى لوضع حلول للمشاكل التي تواجهها معظم الحكومات والتي يعد من أبرزها زيادة الشفافية في المالية العامة، حيث تتيح لصناع القرار معرفة وتحديد المخاطر المالية المحتملة وأساليب إدارتها على المدى القريب، مما يقتضي اتخاذ إجراءات احترازية لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتغيرة ومن ثم محاولة الحد من الوقوع في الأزمات وتخفيف حدتها. (13) بمعنى آخر يجب على صناع القرار في الجزائر في الوقت القريب إيلاء اهتمام أكبر بموضوع الموازنة العامة للدولة ودرجة شفافتها باعتبارها الانعكاس المالي والصورة الحقيقية للسياسات الحكومية ومدى انحياز هذه السياسات لفئات المجتمع المختلفة، ولذا فإن الأخذ بالمعايير العالمية في جميع مراحل إعداد وتنفيذ هذه الموازنة وإصلاح إدارة المالية

الحكومية سيسهم في تحقيق عدد من الأهداف مثل زيادة فعالية الإنفاق العام والشفافية والمساءلة المجتمعية والضبط المالي والقدرة على توقع الأداء المالي بشقيه إيرادا وإنفاقا، وأيضا الربط بين السياسات المعلنة للدولة وعمليات الإنفاق العام.

والشفافية المالية تشير في مدلولها العلمي إلى تلك العملية التي تتطلب توفير المعلومات الموثوقة والآنية المتعلقة بالنشاطات والإجراءات والقرارات والسياسات التي تتخذها الدولة ومؤسساتها المختلفة وضمان الوصول إليها. (14) أي إتاحة الفرصة أمام الجمهور للاطلاع على هيكل القطاع الحكومي و وظائفه والنوايا التي تستند إليها السياسات المالية وحسابات القطاع العام والتوقعات الخاصة بالمالية العامة، (15) و بغية قياس مدى شفافية المالية عملت عدد من الهيئات المالية المتخصصة أبرزها صندوق النقد الدولي، على وضع جملة من المؤشرات للحكم على مدى تطبيق الشفافية المالية،

■ مؤشر قياس شفافية المالية العامة.

■ مؤشر الإنفاق العام والمساءلة المالية PEFA.

3. متطلبات الحوكمة الضريبية في الجزائر لاستدامة مصادر تمويل الموازنة:

1.3: الحوكمة الضريبية: هي مجمل الإجراءات والقواعد والآليات التي تساهم في تحسين أداء الإدارة الضريبية من أجل

تحقيق أهداف السياسة الضريبية وعلى رأسها الزيادة في الحصيلة الجبائية، بطريقة تكفل حق للمواطنين في المشاركة في اتخاذ القرارات، وخلق مناخ من الشفافية والانضباط للحفاظ على حقوق الدولة من الإيرادات السيادية، ومراعاة للعدالة الاجتماعية حماية لحقوق المكلفين بأداء الضريبة المفروضة، الأمر الذي يجعل من العدالة والشفافية والرقابة عنوانا لحوكمة المنظومة الضريبية، وصولا إلى سلامة الأداء بالرقابة على الكفاءة والفعالية وإقرار المساءلة. (16)

1.1.3: أطراف الحوكمة الضريبية: الحوكمة الضريبية تستوجب تضافر جهود كل من: الإدارة الضريبية والمجتمع

الضريبي والتشريع الضريبي، وهي في حد ذاتها تشكل المنظومة الضريبية.

✓ **الإدارة الضريبية:** (17) تكمن وظيفة الإدارة الضريبية في مجالين أساسيين هما: تنفيذ أحكام القوانين الضريبية، واقتراح التعديلات اللازمة على تلك القوانين لإيجاد قانون ضريبي عصري يلئم احتياجات المجتمع، وعليه فإنه تقع على عاتق الإدارة الضريبية المهام التالية: التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

✓ **المجتمع الضريبي:** (18) يتكون المجتمع الضريبي من مجموعة من الأشخاص سواء كانوا طبيعيين (أفراد)، أو معنويين (شركات ومنشآت مختلفة)، يفرض عليهم دفع الضريبة إلى الإدارة الضريبية بموجب القانون الضريبي.

✓ **التشريع الضريبي:** (19) هو مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العملية الضريبية في مراحلها المتتالية من التشريع إلى التحصيل. كما يحدد التشريع الضريبي ماهية النظام الضريبي في دولة معينة، وتختلف ملامحه من مجتمع رأسمالي عنها في مجتمع اشتراكي، كما تختلف صورته في مجتمع متقدم اقتصاديا عنها إلى متخلف، إلا أن أغلب الدول تحرص عدم فرض أو إلغاء ضريبة إلا بنص قانوني يصدر عن السلطة التشريعية. فالتشريع الضريبي هو الذي ينظم العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة، وينظم حقوق و واجبات كل منهما، ويهدف لضمان السير الحسن لجميع الجوانب المتعلقة بالضريبة ابتداءً من فرضها إلى غاية تحصيلها مروراً بعملية الرقابة وكذا المنازعات الجبائية.

2.1.3: ركائز الحوكمة الضريبية: (20)

✓ **العدالة الضريبية:** يقصد بها أن تتوخى نصوص التشريع الضريبي العدالة في توزيع العبء الضريبي توزيعاً عادلاً بين أفراد المجتمع دون تفضيل فئة معينة على غيرها، إلا بوجود أسباب موضوعية مثل: الإعفاءات المقدمة لذوي الدخل المنخفضة.

✓ **الشفافية الضريبية:** هي الأسلوب الذي يضمن نشر المعلومات والإفصاح عنها من طرف الإدارة الضريبية، وتتطلب توفير البيئة المناسبة التي تسمح للمكلف من الاطلاع على القوانين والأنظمة والتعليمات وإجراءات التحاسب، كما تتطلب وضوح التشريعات وسهولة فهمها وكل ما يتعلق بعملية تقدير واستقطاع الضريبة، مع سهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع.

✓ **الرقابة الجبائية:** تزامنا مع التطورات التي تشهدها اقتصاديات دول العالم، أصبح البحث عن طرق للتهرب الضريبي في تطور سواء كان تجنباً أو غشاً ضريبياً، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى تواطؤ بعض الموظفين في الإدارة الضريبية مع المكلفين لمساعدتهم على التهرب الضريبي. بالموازاة مع ذلك أصبح لزاماً على الإدارة الضريبية الاعتماد على أساليب لكشف المتهربين، وبما أن الهدف الرئيسي للإدارة الضريبية هو تعظيم الحصيلة الجبائية، فلها حق ممارسة الرقابة الجبائية للتأكد من صحة المعلومات التي تحتويها الملفات الضريبية الخاصة بالمكلفين بالضريبة. وهناك نوعين من الرقابة الجبائية، وهي: (21)

- **الرقابة الجبائية الداخلية:** وهي الرقابة التي تجري داخل الإدارة الضريبية وبين مختلف مستوياتها؛
- **الرقابة الجبائية الخارجية:** وهي تشخيص محتوى السجلات المحاسبية بما يتلاءم مع القانون الضريبي، والتحقق من هذا المحتوى مع الإثباتات والتصريحات.

1.3 متطلبات الحوكمة الضريبية لزيادة الحصيلة الجبائية :

1.2.3 :إرساء الشفافية الضريبية وتفعيل الرقابة الجبائية لمكافحة التهرب الضريبي: إن نشأة وانتشار

ظاهرة التهرب الضريبي تكون من خلال العملية الضريبية التي تتم بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة، وعليه فإرساء مبادئ الشفافية في العلاقة بينهما، وتفعيل الرقابة الجبائية لاكتشاف حالات التهرب الضريبي، وتبسيط النظام الضريبي، يعتبر من أهم المساهمات الفعالة و الإستعجالية لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر.

✓ **الشفافية الضريبية لإزالة غموض التشريع الضريبي والرفع من الوعي الضريبي:** إن للشفافية الضريبية الدور الهام في زيادة نسبة مساهمة الجباية العادية بالنسبة للإيرادات العامة للدولة وذلك من خلال:

- **إضفاء الاستقرار على التشريع الضريبي:** (22) بدوره يعطي مرونة وتجاوب مع وتيرة الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى تجنب الغموض بتفسير مواده من قبل المختصين، هذا يسهل على المكلفين من مسايرة ومتابعة النظام الجبائي والقواعد المعمول بها.

- **تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين أساسها الشفافية والوضوح:** (23) أبدت الإدارة الضريبية في الجزائر خطوات مهمة نحو تحسين العلاقة بينها وبين المكلفين بالضريبة وذلك من خلال استحداث مرجع نوعية الخدمة، من أجل ضمان التكفل الأحسن بشكاوي المكلفين على المستوى المركزي أو الجهوي أو المحلي، إلا أن هذا الإجراء غير كاف. و عليه تم اقتراح ما يلي: (24)

O عقد ندوات وملتقيات ولقاءات تحسيسية تجمع المكلفين بالضريبة والإدارة الضريبية: ومن المستحسن أن تتزامن مع التوقيع على قانون المالية لما يحمله من تعديلات وإضافات في التشريع الضريبي، حتى يتسنى للمكلف الاطلاع أكثر بتلك التغييرات؛

O تشجيع المشاركة الفاعلة من المجتمع الضريبي: إن هذه المشاركة تزيد من شرعية الإدارة الضريبية ومن استدامة الإصلاحات المتعلقة بها، والإدارة الضريبية المنفتحة و التشاركية تضم جميع المكلفين بالضريبة (أفراد ومؤسسات)، ويخضع موظفيها للمساءلة، كل هذا سيزيد من مستويات الشفافية ما يمكن من كسب ثقة ومساندة المكلفين بالضريبة، ومنه السعي نحو العمل الجماعي والتشاركي على تحقيق أهداف السياسة الضريبية.

O التقرب أكثر من المكلفين بالضريبة بوضع آليات فعالة ونشر كافة المعلومات الضريبية وتبسيطها حسب المستوى العلمي وثقافة المكلف.

✓ تفعيل الرقابة الجبائية للكشف عن ظاهرة التهرب الضريبي: (25)

- تدعيم الإدارة الضريبية بالوسائل البشرية وذلك بالعدد الكافي من الموظفين المؤهلين يتمتعون بشروط النزاهة والكفاءة، بالإضافة إلى الوسائل المادية الكافية لتنفيذ مختلف البرامج، ووضع مخططات أمنية لحماية مفتشي الضرائب لأداء مهامهم على أكمل وجه، والوقوف على عملية الرقابة الجبائية؛
- تفعيل النظام المعلوماتي وتجميع المعلومات على مستوى هياكل الإدارة الضريبية، والتنسيق مع المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات الجمركية والديوان الوطني للإحصائيات وذلك من أجل تجميع المعلومات الجبائية؛
- التنسيق أكثر بين مديريات التجارة ومديريات الضرائب، ورفع مستوى الرقابة الأمنية من أجل التأكيد على ضرورة التعامل بالفوترة حفاظا على الاقتصاد الوطني؛

✓ تبسيط النظام الضريبي: يضمن تبسيط النظام الضريبي التسريع في رقمنة الإدارة الضريبية و معالجة النقائص في هيكل الإدارة الضريبية من خلال:

- تسريع رقمنة الإدارة الضريبية يدخل ضمن الحكومة الالكترونية وهذا من شأنه تخفيف تكاليف الامتثال من تسجيل المكلفين، وتقديم التصريحات الضريبية وتسديد الضرائب عن طريق شبكة الانترنت، وصولا إلى الرقابة الجبائية والتحصيل، وحتى بالنسبة لتسهيل النظر في الطعون المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة لذلك ينبغي الاعتماد أكثر على تكنولوجيا المعلومات فيما يخص التصريح الالكتروني بنقل المعلومات الضريبية مباشرة بين الإدارة الضريبية و المكلفين باستخدام الانترنت على مدار الساعة و من أي مكان شاء، بإضافة إلى ذلك الدفع الالكتروني بتحويل الأموال من الحساب البنكي للمكلفين إلى حساب الإدارة الضريبية وذلك باستخدام الانترنت في أي وقت ومن أي مكان؛ (26)
- معالجة النقائص المتعلقة بمياكل الإدارة الضريبية، حيث أبدت الإدارة الضريبية الجزائرية جهودا فيما يخص تطوير هياكلها الإدارية، وذلك بالانتقال من نمط إداري أفقي إلى نمط إداري عمودي، أي حسب أصناف المكلفين (المراكز الضريبية، المركز الجوازي للضرائب، ومديرية كبريات الشركات)، والهدف هو نقل الإدارة إلى إدارة ضريبية ديناميكية موضوعها الرئيسي عصنة أجهزتها ونظامها، من أجل الاستجابة

بشكل أفضل لتطلعات المكلفين بالضريبة وتقريبهم منها ومن أجل المواصلة والتسريع في العصرية لابد من ضمان التنسيق الكافي والشفافية بين هيكلها الإدارية. (27)

2.2.3: أسباب انتشار الفساد الضريبي في الجزائر و الأساليب المقترحة لمكافحته.

✓ أسباب انتشار الفساد الضريبي في الجزائر: وتتمثل أسبابه فيما يلي: (28)

● **ضعف فاعلية المفتشية العامة للمصالح الجبائية:** رغم صلاحيتها القيام بعمليات الرقابة الداخلية والتفتيش والتحقيقات في الإدارة الضريبية، إلا أن دورها لا يزال محدودا في مجال مكافحة الفساد، فهي تكتفي بإصدار تقارير وملاحظات حول المخالفات المسجلة حول تسيير الإدارة الضريبية؛

● **نقص الشفافية في الإدارة الضريبية:** تقوم المديرية العامة للضرائب بالتصريح حول الإيرادات الجبائية فقط، ولا تصرح بنفقات التحصيل الضريبي ولا بالجوانب المالية للإدارة الضريبية لداعي أنها من أسرار الإدارة، وبالتالي يصعب على المكلفين بالضريبة تطبيق المحاسبة والرقابة عليها؛

● **غياب مشاركة المجتمع الضريبي:** يعود بالدرجة الأولى إلى غياب مؤسسات المجتمع المدني التي تهتم بالمسائل الضريبية مما يعيق مستوى الشفافية والمساءلة. رغم الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في إضفاء المصداقية على النظام الضريبي، من خلال إرساء مبادئ الشفافية والنزاهة فيما يتعلق بالسياسة الضريبية واتخاذ القرارات التي تتفق مع توجهات القاعدة الجماهيرية العريضة وتتماشى مع أرائها، كما تعتبر شريكا فيما يتعلق بالدفاع عن المصلحة العامة بوصفهم مبلغين عن الفساد الضريبي.

✓ **الأساليب المقترحة لمكافحة الفساد الضريبي:** نظرا للآثار السلبية التي تنتج عن الفساد، فقد أخذ يتنامى تيار الوعي في كل أنحاء العالم بأن مكافحة الفساد جزء أساسي في نظام حكومي يكون أكثر فعالية وإنصاف وكفاءة وعلى قدر وافي من سيادة القانون والشفافية والمساءلة والمشاركة في الإدارة العامة، ومن بين الأساليب المقترحة ما يلي: (29)

● **الالتزام بالمساءلة داخل الإدارة الضريبية** وبين مختلف مستوياتها من أجل التصدي لمظاهر الفساد في الإدارة الضريبية؛

● **إعادة تفعيل دور المفتشية العامة للمصالح الجبائية** بمنحها الاستقلالية الكاملة عن وزارة المالية، وتكييفها كسلطة مراقبة بكامل الصلاحيات؛

● **الابتعاد عن مظاهر الفساد** في اختيار موظفي الإدارة الضريبية بحيث تكون وفق أسس علمية مهنية وأخلاقية، والابتعاد عن مظاهر الرشوة والوساطة واستغلال النفوذ؛

● **تفعيل الرقابة الجبائية** بما أنها آلية للمحاسبة والمساءلة والكشف عن حالات التهرب الضريبي وأداة لاسترجاع حقوق الخزينة العمومية من خلال آلياتها المتخذة للتحقق من صحة تصريحات المكلفين بالضريبة؛

● **زيادة الاهتمام بالمكلف بالضريبة** كونه الحلقة الأهم في العملية الضريبية سواء شخصا طبيعيا أو معنويا من خلال الاهتمام بمتطلباته والسماع إلى شكاويه وتلبية حاجاتهم؛

● **التطبيق التام لقوانين مكافحة الفساد**، وإعادة تفعيل الهيئات والمؤسسات الخاصة بمكافحته، وزيادة التوعية بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة للفساد وتوفير الحماية الكاملة والقانونية للمبلغين عنه.

3.2.3 مواجهة الاقتصاد الموازي وغسيل الأموال والتهرب الجمركي لزيادة الحصيلة الجبائية في

الجزائر: هناك نشاطات اقتصادية تؤثر بشكل كبير على الحصيلة الجبائية، ومنتشرة عبر كامل التراب الوطني، وهي لا تخضع لأي نوع من الضرائب والرقابة، وبزيادة هذا النشاط يرفع الدخل فيه ولا تدفع عنه ضرائب ولا يدخل في الحسابات الوطنية. ونظرا للعواقب الوخيمة التي تسببها هذه النشاطات على العدالة الضريبية والحصيلة الجبائية فإن الحكومة الضريبية تستدعي تجنيد كل الوسائل والآليات التشريعية والمؤسسية لمواجهة الاقتصاد الموازي ومكافحة غسيل الأموال، والتهرب الجمركي

✓ أساليب مقترحة لمواجهة الاقتصاد الموازي (الاقتصاد غير الرسمي):

يعتبر السوق الموازي من أهم المشاكل التي تعيق زيادة الحصيلة الجبائية، بل تعيق الاقتصاد ككل نظرا لضخامة الكتلة النقدية المتداولة والتي حددها الخبراء بحوالي 50% من الكتلة الإجمالية، وعليه نقدم بعض المقترحات التي قد تساهم في استرجاع جزء كبير من تلك الأموال على النحو التالي:

■ الإرادة الكاملة من الدولة لاحتواء هذا النشاط: يجب على الدولة أن تبدي إرادة حقيقية من خلال صدق

المسؤولين فيها لاحتوائه والتعامل معه وفق ما ينص عليه القانون فوجد على سبيل المثال إصدار قانون سنة 1995 من طرف البنك المركزي متعلق بمنح تنظيم الصرف إلى وسطاء معتمدين، إلا أنه لم يطبق وكمثال: هناك اتساع في رقعة سوق الصرف عبر كامل التراب الوطني كما يجب الأخذ بعين الاعتبار عن اعتماد وسطاء يعني خضوعهم للرقابة من جهة وخلق وعاء ضريبي جديد يعتبر دعم مالي لحزينة الدولة؛

■ تحديد حجم السوق الموازية وإدماجها في القطاع الرسمي: ينبغي توفير الإمكانيات المناسبة لتحديد عدد العمالة به، وعدد التجار وحجم الكتلة النقدية المتداولة فيه، وهذا يحتاج جهد كبير من قطاعات الأمن والتجارة والضرائب والمالية؛

■ تطوير الجهاز المصرفي في الجزائر: (31) تعتبر عصنة الجهاز المصرفي حلقة مهمة لمواجهة سوق الصرف الموازية، فيجب إنشاء بنوك تجارية جزائرية في الخارج خاصة بالدول الأوروبية حيث وصل بها عدد المغتربين الجزائريين إلى نحو 1.767.050 مغترب سنة 2013، هذا ما يسهل تحويل أموالهم بطريقة قانونية ويمكن الاستفادة منها من حيث زيادة احتياطي الصرف الأجنبي وبالتالي زيادة الاستثمار ومنه توسيع الوعاء الضريبي وعليه زيادة الحصيلة الجبائية للموازنة العامة.

■ فتح مكاتب معتمدة لتحويل العملة: (32) إن فتح مكاتب لتحويل العملة في إطار رسمي خاصة في الفنادق والمطارات والمدن الكبرى، تسهل عملية تحويل العملة للأجانب، والمستوردين وبهذا عدم إلجائهم للقنوات غير الرسمية من جهة وزيادة التحصيل الجبائي للخزينة العمومية من جهة أخرى.

✓ حجم غسيل الأموال في الجزائر والجهود المبذولة لمكافحته: عرف الاقتصاد الجزائري نموا كبيرا لظاهرة غسيل

الأموال، وهذا راجع للفترات التي مرت بها الجزائر ابتداءً من عدم الاستقرار السياسي والأمني خلال التسعينات، بالإضافة إلى توجه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق ما تبعه من الانفتاح على الخارج تحت إطار العولمة، وكذا زيادة إيرادات الجباية البترولية نتيجة الارتفاع المتزايد لأسعار البترول خلال الفترة السابقة، مما ساهم في انتشار عقلية الاستفادة من الربح البترولي، بالإضافة إلى تراجع الرقابة المالية، وكذا انخفاض العقوبات

الرادعة والمخاطر المترتبة على الانغماس في سلوك أو نشاط غير مشروع، وكذا تنامي الاقتصاد الموازي بشكل يفوق تنامي الاقتصاد الرسمي، فأصبح أحد أهم قنوات تمرير عمليات غسيل الأموال.⁽³³⁾

■ **حجم غسيل الأموال:** لقد بلغ حجم الأموال المهربة من الجزائر نحو الخارج حوالي 04 ملايين دولار سنة 2009، وارتفعت القيمة إلى 6.2 مليار دولار عام 2012، ثم تراجعت إلى 03 مليار دولار سنة 2013، وخلال الفترة ما بين: 2004 و 2014 قدرت رؤوس الأموال التي تخرج بطرق غير شرعية حوالي: 16 مليار دولار أي بمتوسط 1.5 مليار دولار سنويا.⁽³⁴⁾

■ **الجهود المبذولة لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال:** إن الحد من غسيل الأموال يعد أمرا ضروريا للجزائر للمحافظة على الوعاء الضريبي الذي يضمن إيرادات مالية للخرينة العمومية خاصة مع تفاقم الأزمة المالية الأخيرة، وعليه نتطرق إلى الجهود المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة.

أ. **على المستوى التشريعي:** لقد سنت قوانين لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2005، هذا الأخير تم تعديله سنة 2015، بالإضافة إلى إصدار تدابير منع تبييض الأموال من خلال قانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، حيث يتعين على المصارف والمؤسسات المالية، بما في ذلك الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقدمون خدمات نظامية أو غير نظامية في مجال تحويل الأموال أو كل ماله قيمة، أن تخضع لنظام رقابة داخلي من شأنه منع وكشف جميع أشكال غسيل الأموال وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.⁽³⁵⁾

ب. **تكييف التشريع والتنظيم الوطنيين على التقنيات الجديدة:** تبنت الجزائر من أجل مكافحة ظاهرة غسيل الأموال منظومة تكييف التشريع والتنظيم الوطنيين على التقنيات الجديدة واعتماد تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتمثل في: ⁽³⁶⁾

- النظم القانونية الخاصة المتعلقة بمكافحة الجرائم المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال والوقاية منه؛
- كشف استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال لأغراض نشر أفكار الجماعات الإرهابية؛
- المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.

ج. **على المستوى المؤسسي:** تم إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي، و هي هيئة مختصة لدى وزارة المالية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 02 - 127 مؤرخ في: 07 أفريل 2002، وتتمثل مهمتها في جمع المعلومات المالية، ومعالجتها وتحليلها وتبادلها مع خلايا أخرى للاستعلام المالي في البلدان الأجنبية، للمساهمة في الكشف عن عمليات إعادة توظيف الأموال الناتجة عن الجرائم وتمويل الإرهاب والوقاية منه، فهي بذلك لديها نشاطات على المستوى الوطني بالإضافة إلى نشاطات على المستوى الدولي.⁽³⁷⁾

✓ **تدابير مكافحة التهريب الجمركي في الجزائر**

■ **التدابير الوقائية:**⁽³⁸⁾ تتمثل التدابير الوقائية لمكافحة التهريب من خلال:

- مراقبة تدفق البضائع التي تكون عرضة للتهريب؛
- وضع نظام للكشف عن مواصفات البضائع ومصدرها وتعميم استعمال وسائل الدفع الإلكتروني؛
- إعلام وتوعية المستهلك بمخاطر التهريب، ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في ذلك.

- **الجهاز الوطني لمكافحة التهريب:** هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، أنشئ بموجب الأمر رقم 05-06، المتعلق بمكافحة التهريب، ويتمتع الجهاز بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعتبر دوره وقائي يعتمد على الدراسات الميدانية، ويقوم بالتوعية و التحسيس بخطورة الآثار الناجمة عن التهريب، واقترح تدابير ترمي إلى ترقية وتطوير التعاون الدولي في هذا السياق.(39)
- **تنمية إطار التعاون الدولي:** تستدعي عملية الوقاية ومكافحة جميع أشكال التهريب، تنمية وتكريس إستراتيجية التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات والخبرات والدراسات من أجل وضع خطة لحماية الاقتصاد الوطني والإيرادات المالية العامة، ولهذا تسعى الجزائر إلى حماية اقتصادها وحدودها من مختلف أشكال وصور التهريب.(40)

4. خلاصة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية الإشارة إلى أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال تحسين الأداء الحكومي وتحقيق التميز دون العمل على إرساء قيم الحوكمة الجيدة لإدارة المالية العامة التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و بالتالي تحقيق الإستدامة المالية. فتحسين الوضعية المالية للخرينة العمومية من خلال رفع كفاءة وحوكمة الإنفاق العام (النفقات العامة) وتحسين مصادر الإيرادات العامة بتطبيق الحوكمة الضريبية، وضمان استدامة التمويل العمومي، فكل هذا جزء لا يتجزأ من الإصلاح في مجال المالية العامة.

فقد شاع مصطلح الحوكمة في مجال المالية العامة منذ العقد الأخير من القرن الماضي (خاصة منذ إطلاق مؤشر الحوكمة سنة 1996)، حيث أصبحت لها مبادئ وضوابط تسعى مختلف الاقتصادات المعاصرة للالتزام بها في مجال الكفاءة في إدارة الموارد العامة واستدامتها "الإيرادات العامة"، و حوكمة الإنفاق العام.

ومما سبق يمكن استنتاج النتائج الآتية:

- ✓ إن الجزائر تعاني من أزمة مالية جد صعبة خاصة بعد سنة 2014، وذلك راجع لضعف التسيير الأمثل و الإدارة الجيدة للمال العام،
 - ✓ الاعتماد المفرط على إيرادات النفط في تمويل البرامج التنموية، مما وضع المالية العامة في الجزائر في مواجهة مخاطر هددت القدرة على الاستمرار في استدامة عمليات التمويل،
 - ✓ الوضع المالي في الجزائر غير مستدام نتيجة التوقف في الكثير من الأحيان عن تمويل البرامج التنموية و التي لها علاقة مباشرة بالجانب الاجتماعي للفرد.
- وعليه يمكن إقتراح بعض التوصيات:

- ضرورة العمل على فك ارتباط موازنة الدولة على أسعار النفط الذي تتحكم فيه عوامل خارجية؛
- ضرورة العمل على تحقيق الاستدامة المالية في التمويل بالنسبة للنفقات وخاصة نفقات التسيير والتي يجب أن تمول من الجباية العادية؛
- ضرورة إرساء متطلبات الحوكمة الجيدة من خلال حوكمة سياسات الإنفاق العام بما يكفل كفاءة وفاعلية النفقة، والانتقال إلى موازنة الأداء والبرامج، ومن ناحية أخرى تطبيق الحوكمة الضريبية بالحرص على مكافحة الفساد الضريبي؛

▪ محاربة التهرب و الغش الضريبي و القضاء على الإقتصاد الموازي والرفع من مساهمة الجباية العادية لتمويل النفقات العمومية.

أفاق البحث: وبناءً على التوصيات السالفة الذكر يمكن اقتراح بعض الدراسات للباحثين التي يمكن أن تشكل إشكاليات بحثية مستقبلا ومنها:

- ✓ حوكمة القطاع الخاص ودوره في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام؛
- ✓ انضباط وحسن إدارة المالية العامة كآلية لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي؛
- ✓ تسيير و إدارة المخاطر المالية و أثرها في تحقيق الإستدامة المالية.

5. الهوامش والإحالات:

- (1) : أحمد عبد المنعم، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، سنة 1999، ص72.
- (2) : دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر 90 - 2004، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 172.
- (3) : نبيل جمال سليم عبد النبي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، القاهرة، سنة 2012، ص-ص: 92 - 93.
- (4) : محمد عمر حماد أبودوح، المالية العامة (الضرائب والنفقات العامة)، الدار الجامعية الإسكندرية (مصر)، بدون سنة نشر، ص319.
- (5) : سوزي عدلي ناشد، المالية العامة - النفقات العامة - الإيرادات العامة الميزانية العامة - منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية (مصر)، سنة 2000، ص 57.
- (6) : عبد العزيز بلواضح، الحكومة والموازنة العامة للدولة - مع التطبيق على حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير كلية الاقتصاد عمار ثليجي الاغواط، السنة 2012/2011، ص38.
- (7) : زايد أفتيس، تكلفة الطريق السيار شرق-غرب، تجاوزت 19 مليار دولار، النهار ONLINE، مقال بتاريخ: 2015/10/30.
- (8) : نبيل جمال سليم عبد النبي، مرجع سبق ذكره، ص 95.
- (9) : محمد عمر حماد أبو دوح، مرجع سبق ذكره، ص 320.
- (10) : رقيب نيمان، معالجة العجز الموازي في الجزائر بين متطلبات حوكمة الانفاق وضرورة إستدامة مصادر التمويل، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثانية عشر، العدد 22، جوان 2017، ص 166.
- (11) : عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام: مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة، الدار الجامعية الإسكندرية (مصر)، السنة 2001، ص 97.
- (12) : مجاهد رشيد، دور آليات الرقابة المالية في الحفاظ، وترشيد المال العام، Revue d'économies de Statistique appliqué، لمجلد 14، العدد 01، بدون سنة نشر، ص 132.
- (13) : التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، سنة 2015، ص41.
- (14) : عبد الفتاح الجبالي، المشاركة المجتمعية في صنع المؤنة العامة، ورقة مقدمة لمؤتمر " دور الدولة في الاقتصاد المختلط"، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، 12 - 13 أبريل 2008، ص22.
- (15) : شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام، والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر (2012/2001)، جامعة الجزائر، ص 94.

- (16) : مهند محمد موسى العيني وعبد الرحمان محمد عبد الرحمان، دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي (دراسة ميدانية)، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 44، بغداد، ص 136.
- (17) : سراج محمد خلاط، دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي، المجلة الجامعية، جامعة الزاوية، العدد 15، المجلد 03، الزاوية، ليبيا، سنة 2013، ص 166.
- (18) : زياتي فريدة، العلاقة القانونية بين المكلف بالضريبة وإدارة الضرائب، مذكرة ماجستير، في العلوم القانونية، تخصص إدارة مالية، جامعة بومرداس، السنة 2012/2011، ص 12.
- (19) : ضرار القزاز، التشريع الضريبي السوري، مجلة دراسات قانونية، جامعة البعث، السنة 2012/2011، ص 22.
- (20) : مهند محمد موسى العيني وعبد الرحمان محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 138.
- (21) : Hamini Ahmed, **P'audit comptable et Financier**, édition Berti, Algérie, 2001, p 172.
- (22) : ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة – دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، سنة 2011 / 2012، ص 126.
- (23) : قاشي يوسف، واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، السنة 2014/2015، ص 195.
- (24) : زياتي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 26.
- (25) : Nadjla Belhadj Ahmed, **l'audit Financier et Comptable en Algérie: mission Légale et nécessite Managériale**, journal of Académique Finance (JAF), N0:8, spring 2007, p 58.
- (26) : ضرار القزاز، مرجع سبق ذكره، ص 25.
- (27) : ولهي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 128.
- (28) : فهيمة حداد، الحوكمة الضريبية واثرا على الحصيلة الجبائية في الجزائر، خلال الفترة 2008 – 2016، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة البويرة، 2017/2018، ص 193.
- (29) : المرجع السابق، ص 196.
- (31) : ولهي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 130.
- (32) : قاشي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 197.
- (33) : بن رجم محمد خميسي وحليمي حكيم، الفساد المالي والإداري: مدخل الظاهرة غسيل الأموال وانتشارها، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، 06-07 ماي 2012، ص 10.
- (34) : نقماري سفيان، الإطار الفلسفي للفساد الإداري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، 06 – 07 ماي 2012، ص 09.
- (35) : المرجع السابق، ص 9.
- (36) : فهيمة حدادو، مرجع سبق ذكره، ص 199.
- (37) : بن رجم محمد خميسي وحليمي حكيم، مرجع سبق ذكره، ص 10.
- (38) : نبيل صقر، الجريمة الضريبية والتهرب، دار الهدى، الجزائر، السنة 2013، ص 69.
- (39) : ساعد إهام، قراءة في قانون مكافحة التهرب في الجزائر - التهرب جريمة منظمة، مجلة قراءة، العدد 124، الشرطة الجزائرية، الجزائر العاصمة، جويلية سنة 2014، ص 102.

(40) : فهيمة حدادو، مرجع سبق ذكره، ص 199.

الملحق رقم (01): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة 2000 -

الوحدة: مليون دينار جزائري

2019

السنوات	الآثار	متوسط سعر القطع	رصيد الصندوق في السنة السابقة	الحياة البرية	الحياة البرية الحقيقية	فائض قيمة الحياة البرية	مداخيل الصندوق قبل الانقطاع	انقطاع الدين العمومي الرئيسي	تحويلات تسييلات بنك الجزائر	قوائم مدخرات الخزينة العمومية	مجموع كل مقتضات	رصيد الصندوق
2000		28.60	0	720000	1173237	453237	453237	221100	0	0	232137	232137
2001		24.60	232137	840600	964464	123864	356001	184467	0	0	171534	171534
2002		25.30	171534	916400	942904	26504	198038	170060	0	0	27978	27978
2003		28.99	27978	836060	1284974	448914	476892	156000	0	0	320892	320892
2004		38.63	320892	862200	1485699	623499	944391	222703	0	0	721688	721688
2005		54.33	320892	899000	2267836	1368836	2090524	247838	0	0	1842686	1842686
2006		65.40	721688	916000	2714000	1798000	3640686	618111	0	91530	2931045	2931045
2007		74.44	1842686	973000	2711848	1738848	4669893	314455	607956	531952	3215530	3215530
2008		99.06	2931045	1715400	4003559	2288159	5503690	465437	0	758180	4280073	4280073
2009		61.60	3215530	1927000	2327675	400675	4680747	0	0	364282	4316465	4316465
2010		79.79	4280073	1501700	2820010	1318310	5634775	0	0	791938	4842837	4842837
2011		112.82	4316465	1529400	3829720	2300320	7143157	0	0	1761455	5381702	5381702
2012		110.74	4842837	1519040	4054349	2535309	7917011	0	0	2283260	5633751	5633751
2013		109.08	5381702	1615900	3678131	2062231	7695982	0	0	2132471	5563511	5563511
2014		99.09	5633751	1577730	3388050	1810320	7373831	0	0	2965672	4408159	4408159
2015		51.1	4408159	1722940	2275132	552192	4960351	0	0	2886505	073846	2073846
2016		47.34	4408159	1682550	1781100	98550	2172396	0	0	1387938	784458	784458
*2017		54	2073846	2126987	2126987	0	784458	0	0	784458	0	0
*2018		-	-	2776210	2776210	0	-	-	-	-	-	-
*2019		-	-	2957120	3229230	272110	-	-	-	-	-	-

الملحق رقم (02): تطور الإعتمادات المالية للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999-2017

الوحدة:

مليار دج

السنة	مجموع النفقات العامة	مجموع نفقات التسيير	مجموع نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز إلى نفقات التسيير	نسبة نفقات التجهيز إلى نفقات التسيير
1999	961.7	774.7	187.0	80.56%	19.44%
2000	1178.1	856.2	312.9	72.68%	27.32%
2001	1321.0	963.6	357.4	72.94%	27.06%
2002	1550.6	1097.7	452.9	70.79%	29.21%
2003	1639.3	1122.8	516.5	68.49%	31.51%
2004	1888.9	1250.9	638.0	66.22%	33.78%
2005	2052.0	1245.1	806.9	60.68%	39.32%
2006	2453.0	1437.9	1015.1	58.62%	41.38%
2007	3108.7	1674.0	1434.6	53.85%	46.15%
2008	4191.1	2217.8	1973.3	52.97%	47.08%
2009	4246.3	2300.0	1946.3	54.16%	45.84%
2010	4466.9	2659.1	1807.9	59.53%	40.47%
2011	5853.6	3879.2	1974.4	66.27%	33.73%
2012	7058.2	4782.6	2275.5	67.76%	32.24%
2013	6024.1	4131.5	1892.6	68.58%	31.42%
2014	6995.8	4494.3	2501.4	64.24%	35.76%
2015	7656.3	4617.0	3039.3	60.30%	39.70%
2016	7297.5	4585.6	2711.9	62.84%	37.16%
2017	7282.6	4677.2	2605.4	64.22%	35.78%

الملحق رقم (03): تطور الإعتمادات المالية للإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999-2017

الوحدة:

مليار دج

السنة	مجموع الإيرادات العامة	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	ن ج ع إلى مجموع الإيرادات	ن ج البترولية من حجم الإيرادات
1999	950.5	390.4	560.1	%41.07	%58.93
2000	1578.1	404.9	1173.2	%25.66	%74.34
2001	1505.5	549.1	956.4	%36.47	%63.53
2002	1603.3	660.3	942.9	%41.18	%58.80
2003	1974.5	689.5	1285.0	%34.92	%65.09
2004	2229.9	744.2	1485.7	%33.37	%66.63
2005	3082.6	1465.8	1616.8	%47.55	%52.45
2006	3639.9	925.9	2714.0	%25.44	%74.56
2007	3687.9	976.0	2711.9	%26.46	%73.54
2008	2902.4	1187.1	1715.3	%40.90	%59.10
2009	3275.4	1348.4	1927.0	%41.17	%58.83
2010	3074.6	1572.9	1501.7	%51.16	%48.84
2011	3489.8	1960.4	1529.4	%56.18	%43.82
2012	3804.0	2285.0	1519.0	%60.06	%39.93
2013	3895.3	2279.4	1615.9	%58.52	%41.48
2014	3927.8	2350.1	1577.7	%59.83	%40.17
2015	4552.5	2829.7	1722.9	%62.16	%37.85
2016	5011.6	3329.0	1682.6	%66.42	%33.58
2017	6047.9	3920.9	2127.0	%64.83	%35.17